7 March 2016
Arabic

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٧	ثانياً - الميزانية
٨	ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
٨	ألف - لمحة عامة
٩	باء - السياحة
٩	جيم - الصناعات التحويلية والتشييد

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحوالها الدولية القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: <http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml>.

الرجاء إعادة استعمال الورق

300316 280316 16-03659 (A)

- ١٠ دال - التجارة والنقل والمرافق العامة
- ١١ هاء - الزراعة ومصائد الأسماك
- ١٢ رابعا - الظروف الاجتماعية
- ١٢ ألف - العمل
- ١٢ باء - التعليم
- ١٣ جيم - الصحة العامة
- ١٣ دال - الجريمة ومنع الجريمة
- ١٤ خامساً - حماية البيئة والتأهب للكوارث
- ١٥ سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
- ١٥ سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
- ١٥ ألف - موقف حكومة الإقليم
- ١٥ باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
- ١٦ ثامناً - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة.

الجغرافيا: يقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد ١٠٧٥ ميلا جنوب شرقي الرأس البري للولايات المتحدة و ٦٠ ميلا شرق بورتوريكو. وهو مؤلف من أربع جزر رئيسية هي: سانت كروا وسانت جون وسانت توماس ووتر أيلند. وتقع العاصمة شارلوت أمالي في سانت توماس.

مساحة اليابسة: ٣٥٢ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٣٣ ٧٤٤ كيلومترا مربعا.

السكان: ١٠٥ ٠٨٠ نسمة (بيانات عام ٢٠١٢).

العمر المتوقع عند الميلاد: ٧٩,٨ سنة (النساء: ٨٣ سنة والرجال: ٧٦,٧ سنة؛ تقديرات عام ٢٠١٤).

اللغات: الإنكليزية أو لغة الكريول الإنكليزية (٧٤,٧٠ في المائة)؛ والإسبانية أو لغة الكريول الإسبانية (١٦,٧٨ في المائة)؛ والفرنسية أو لغة الكريول الفرنسية (٦,٥٧ في المائة)؛ ولغات أخرى (١,٩٥ في المائة).

العاصمة: شارلوت أمالي.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم كينيث إ. ماب.

مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: ستاسي بلاسكيت، انتخبت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وأدت اليمين الدستوري لتولي منصبها في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ وحركة المواطنين المستقلين، والحزب الجمهوري.

الانتخابات: أجريت أحدث الانتخابات لمنصب حاكم الولاية والانتخابات التشريعية وانتخابات الكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ وستجرى الانتخابات المقبلة المتعلقة بالنواب والمندوبين لدى الكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

الهيئة التشريعية: مجلس وحيد (١٥ نائباً).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٩ ٨٧٥ دولاراً. (تقديرات عام ٢٠١٤ بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٩).

الاقتصاد: السياحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، وتساهم بنسبة ٨٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة. ويتكون قطاع الصناعات التحويلية من تكرير النفط وتقطير الرم والمنسوجات والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية وتجميع الساعات.

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

معدل البطالة: ١٢,٠ في المائة (تقديرات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).

نبذة تاريخية: كانت الجزر تابعة للدانمرك خلال الفترة من عام ١٧٥٤ إلى عام ١٩١٧ (جزر الإنديز الدانمركية الغربية). وفي ٣١ آذار/مارس ١٩١٧، نقلت الحكومة الدانمركية ملكيتها إلى الولايات المتحدة. وأصبحت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إقليمًا منظمًا غير مدمج تابعًا للولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب القانون التأسيسي لجزر فرجن (١٩٣٦)، وصيغته المنقحة في عام ١٩٥٤، والتعديلات اللاحقة للقانون التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤، أصبحت للإقليم هيئة تشريعية، تُعرف أيضا بمجلس الشيوخ، وهي هيئة أحادية المجلس، مكوّنة من ١٥ نائبا يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكل السلطة التنفيذية إلى حاكم درجت العادة منذ عام ١٩٧٠ على انتخابه هو ونائبه بالاقتراع المباشر من مرشحين من نفس الانتماء الحزبي لولاية مدتها أربع سنوات. ويُنتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط. ويعيّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية، بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، ويملك سلطة إقرار التشريعات أو نقضها وإصدار الأوامر التنفيذية.

٢ - وفي الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لمنصب الحاكم، انتخب كينيث ماب، وهو مرشح مستقل، حاكما وأوسبرت بوتز نائبا له. ولكن نظرا لأنه لم يحصل أي مرشح لمنصب حاكم على الأغلبية المطلقة اللازمة بموجب القانون التأسيسي المنقح، أجريت جولة ثانية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بعد أسبوعين من الانتخابات العامة تنافس فيها السيد ماب الذي حصل على نسبة ٤٧,٤٧ في المائة من الأصوات وعضوة الكونغرس السابقة دونا كريستنسن التي حصلت على نسبة ٣٨,٢٣ في المائة من الأصوات. وتنتهي مدة خدمة الحاكم ونائبه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وهو موعد إجراء الانتخابات المقبلة لمنصب الحاكم. وينتخب الإقليم أيضا مندوبا عنه في مجلس نواب الولايات المتحدة، يحق له التصويت في اللجان. وفازت المرشحة عن الحزب الديمقراطي، ستاسي بلاسكيت، في الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وانتخبت كمندوبة لفترة خدمة أولى. وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ للإقليم في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويمكن أن يؤدي النواب والمندوبون مهامهم لدى الكونغرس لمدة سنتين قابلة للتجديد على نحو غير محدود.

٣ - ويتكون النظام القضائي للإقليم من محكمة محلية ومحكمة من الدرجة الثانية ومحكمة عليا بدأت عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والمحكمة العليا هي محكمة الاستئناف التي تنظر في الطعون التي بتت فيها محكمة الدرجة الثانية. وقد ألغى إنشاء المحكمة العليا أي تدخل للقضاء الاتحادي في المسائل القانونية ذات الطابع المحلي الصرف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقّع رئيس الولايات المتحدة على مشروع القانون رقم ٦١١٦ الذي أعده مجلس النواب والذي يأذن للمحكمة العليا للولايات المتحدة بأن تقوم بمراجعة مباشرة

للقرارات التي اتخذتها المحكمة العليا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وكانت مندوبة الإقليم لدى الكونغرس قد قدمت مشروع القانون.

٤ - ومنذ أن نقحت حكومة الولايات المتحدة القانون التأسيسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، جرت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور محلي يقره شعب الإقليم، وينظم الأجهزة الداخلية للحكومة. وعلى الرغم من أن كونغرس الولايات المتحدة قد أذن في عام ١٩٧٦ باعتماد دستور محلي بموجب القانون العام للولايات المتحدة ٩٤-٥٨٤، فإن أياً من المحاولات الأربع لم يكتب لها النجاح.

٥ - وكما ذكر سابقاً، أقر المؤتمر الدستوري الخامس في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ دستوراً مقترحاً لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وقدم الدستور المقترح إلى الحاكم في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويتضمن نص الدستور المقترح، المكون من ٢٧ صفحة ويتألف من ديباجة و ١٩ مادة، أحكاماً عن شرعة الحقوق؛ والمبادئ، وفروع الحكومة وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان جزر فرجن؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب، والمسائل المالية والتجارية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة العامة، والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالمركز السياسي. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة.

٦ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيداً الاستنتاجات التي توصلت إليها وزارة العدل للولايات المتحدة بأن العديد من أجزاء النص المقترح ينبغي أن تخضع للتحليل وأن تُبدي تعليقات عليها، بما في ذلك: (أ) عدم وجود اعتراف صريح بسيادة الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الاتحادي فيه؛ (ب) الأحكام التي تتعلق بإجراء انتخابات خاصة بشأن مركز إقليم جزر فرجن؛ (ج) الأحكام التي تخوّل مزايا قانونية لفئات معينة تحدد تبعاً لمكان الولادة وزمانها، أو زمان الإقامة أو النسب؛ (د) شروط الإقامة لبعض المكاتب؛ (هـ) الأحكام التي تكفل التمثيل التشريعي لبعض المناطق الجغرافية؛ (و) الأحكام التي تتناول المياه الإقليمية والموارد البحرية؛ (ز) عدم توفر الدقة في لغة بعض أحكام شرعة الحقوق المقترحة المشمولة بالدستور؛ (ح) احتمال نشوء حاجة إلى إلغاء بعض القوانين الاتحادية إذا اعتمد الدستور المقترح؛ (ط) أثر اتخاذ الكونغرس أو عدم اتخاذه لإجراء بشأن الدستور المقترح.

٧ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقّع الحاكم على القانون رقم ٧٣٨٦ الذي يقضي بإنشاء هيئة تسمى مؤتمر التنقيح الخامس وبعقد اجتماعاتها، وهي هيئة مكونة من ٣٠ مندوباً منتخباً للمؤتمر الدستوري الخامس إلى جانب خمسة محامين. وعقد مؤتمر التنقيح الخامس في

١ تشرين الأول/أكتوبر؛ وكلف بالتصديق والموافقة، في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وبأغلبية ثلثي أصوات جميع المندوبين، على النص النهائي لمشروع الدستور المنقح بما يتماشى مع تسع قضايا حددتها حكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة ٦). وقد نص القانون على أنه إذا وافق مؤتمر التنقيح الخامس بحلول الموعد النهائي على مشروع اقتراح دستور منقح، تعين على رئيس تلك الهيئة أن يعرضه على الحاكم ورئيس الولايات المتحدة. وإذا لم يعتمد النص، يُحل كل من المؤتمر الدستوري الخامس ومؤتمر التنقيح الخامس ويمنح المجلس التشريعي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة السلطة الكاملة لتناول مسألة دستور الإقليم. غير أنه، حسبما ذكر في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2015/10)، ظلت نتائج مؤتمر التنقيح الخامس غير واضحة وموضع جدل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعرب الحاكم في خطابه عن مركز الإقليم عن الأمل بأن يجد الإقليم "الوسائل والشجاعة التي تقودنا من القانون التأسيسي إلى دستور لجزر فرجن".

ثانياً - الميزانية

٨ - ذكر الحاكم، في خطابه عن مركز الإقليم في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أن حكومة الإقليم تراجعت عن حافة الانهيار المالي، ودخلت في حالة تعاف مالي واقتصادي. وأشار إلى أن السنة المالية ٢٠١٦^(١) ستكون السنة الأولى منذ السنة المالية ٢٠٠٧ التي انتهت فيها حكومة الإقليم دون أن تسجل عجزاً في اعتمادات التشغيل. ودفعت حكومة الإقليم أكثر من ٧٨ مليون دولار من المبالغ المستردة من ضريبة الدخل إلى دافعي الضرائب، و ١١ مليون دولار إلى هيئة المياه والكهرباء، وسيحصل ٤٣١ ٣ موظفاً في ١٢ وكالة إقليمية على ما يناهز ٢١ مليون دولار من الزيادات في الأجور التي فات موعد تقديمها بفترة طويلة.

٩ - وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥، قدم الحاكم إلى الهيئة التشريعية الطلب المتعلق بالميزانية التشغيلية للصندوق العام للسنة المالية ٢٠١٦. بمبلغ ٧٠٢,٨ مليون دولار، وهو مبلغ أقل بـ ٦,٧ ملايين دولار من المبلغ المقدم في الميزانية التنفيذية للسنة المالية ٢٠١٥. وبمبلغ ٤١ مليون دولار أقل من مستوى الاعتماد البالغ ٧٤٣,٨ مليون دولار للسنة المالية الحالية ٢٠١٥. وهو أقل أيضاً بمبلغ ١٠ ملايين دولار من مبلغ ٧١٢,٨ مليون دولار المتوقع تخصيصه للسنة المالية الحالية. وفي المقابل، بلغت الإيرادات المتوقعة ٥٦٢,٢ مليون دولار أي أقل بمبلغ ٦٨,٩ مليون دولار، أو ١١ في المائة، من المبلغ المتوقع الحالي للسنة المالية ٢٠١٥ البالغ ٦٣١,١ مليون دولار. ويعزى ذلك أساساً إلى وجود ضريبة عقارية واحدة على المباني

(١) تمتد السنة المالية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر.

في السنة المالية ٢٠١٦ بالمقارنة مع ضريبتين للسنة المالية ٢٠١٥. ويشمل المستوى المتوقع من الاعتمادات الاقتراحات المتعلقة بمبادرات الزيادة في الإيرادات البالغة ٩٨ مليون دولار والمقترنة ببعض التخفيضات في النفقات على نطاق الحكومة.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٠ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لعام ٢٠١٤. وقد وضعت التقديرات بموجب برنامج تحسين الإحصاءات الذي يموله مكتب شؤون الجزر. ووفقاً لذلك التحليل، واصل اقتصاد جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الانكماش في عام ٢٠١٤ وإن تم ذلك بوتيرة أشد بطءاً من الأعوام الثلاثة السابقة. وتبين تقديرات الناتج المحلي الإجمالي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديله لإزالة تغيرات الأسعار قد انخفض بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٤. وبالمقارنة مع عام ٢٠١٤، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة باستثناء الأقاليم التابعة لها بنسبة ٢,٤ في المائة. ويعكس التراجع الاقتصادي في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أساساً الانخفاض في الإنفاق الحكومي الذي يعكس بدوره تراجع التعويضات المدفوعة إلى موظفي الحكومة الاتحادية وأنشطة التشييد التي تضطلع بها الحكومة الاتحادية. وارتفعت الصادرات من السلع ارتفاعاً كبيراً، ويعزى ذلك أساساً إلى نمو الصادرات من النفط والمنتجات النفطية. بيد أن هذا النمو قابله نمو في الواردات من النفط - وهو عنصر طرح في حساب الناتج المحلي الإجمالي - وفي الخفض التدريجي للمخزونات. وساهمت الصادرات من الخدمات التي تتألف في المقام الأول من إنفاق السياح، في النمو الاقتصادي بشكل إيجابي. وعكس نمو السياحة زيادة في عدد الزوار الوافدين بنسبة ٤,٢ في المائة.

١١ - وتدل تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب الصناعة أن القطاع الخاص يمثل المصدر الرئيسي للانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٣. فالصناعات المنتجة للسلع انخفضت بنسبة ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٣، مما يعكس الخسائر التي شهدتها صناعة تكرير النفط. وانخفضت الأجر الإجمالية في عام ٢٠١٣؛ وتمثل الصناعات المنتجة للسلع أكبر مساهم في هذا الانخفاض. وقابل هذا جزئياً الزيادة في الأجر في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة.

١٢ - ووفقا لمكتب البحوث الاقتصادية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، أظهرت إيرادات الحكومة للأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٥ تحسنا، مقارنة مع السنة المالية ٢٠١٤. وإجمالاً، فإن الإيرادات الضريبية للفصول الثلاثة الأولى من السنة المالية ٢٠١٥ زادت بنسبة ٢٤,٦ في المائة.

١٣ - وعقد الحاكم أول اجتماع بشأن استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة في آب/أغسطس ٢٠١٥. وتوفر الاستراتيجية إطارا لسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للإقليم، وتحدد أولويات السياسة الاقتصادية، وتقتراح برنامجا من التدابير الاقتصادية والأساليب الكفيلة بتحقيق الأهداف المحددة للإقليم ككل وبالنسبة لفرادى قطاعات الاقتصاد.

باء - السياحة

١٤ - خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ٢٠١٥، ارتفع عدد زوار الإقليم بمعدل أقل من ١ في المائة، من ٢ ٢٦٣ ٣٠٧ زوار إلى ٢ ٢٦٣ ٩٣٠ زائرا، بالمقارنة مع نفس الفترة في السنة المالية ٢٠١٤. وزاد عدد الوافدين جوا بنسبة قوية بلغت ٧ في المائة، بينما ظل عدد المسافرين الوافدين على متن السفن السياحية عند نفس المستوى. وبلغ عدد الزوار الوافدين جوا ٣٩٢ ٦١٠ زائرا، بزيادة من ٢٠٣ ٥٧٠ زوار، وعدد الزوار على متن السفن السياحية ٩١٢ ٦٥٢ زائرا بانخفاض من ٧٢٧ ٦٩٣ ١ زائرا.

جيم - الصناعات التحويلية والتشييد

١٥ - وفقا لمكتب البحوث الاقتصادية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، يمثل قطاع الصناعات التحويلية الآن نسبة ٢ في المائة من فرص العمل. وتشمل المؤسسات في هذا القطاع المصنّعين وشركات إنتاج الخرسانات ومعامل التقطير والشركات الصغرى المنتجة للسلع. ولهذه المؤسسات قوة عاملة تبلغ في المتوسط ٢٠ عاملا. وقبيل إغلاق مصفاة هوفينسا للنفط في عام ٢٠١٢ (انظر A/AC.109/2013/10)، مثل هذا القطاع ٥ في المائة من الوظائف في الإقليم ومن ٢١ إلى ٢٥ في المائة من إجمالي الناتج الإقليمي. وكان هناك في المتوسط ٦١٠ وظائف في الصناعات التحويلية، بالمقارنة مع ٦٤٦ وظيفة مبلغ عنها في السنة المالية ٢٠١٤، بما يمثل خسارة بنسبة ٥,٥ في المائة.

١٦ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وقّع الحاكم، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على التصديق الحادي والثلاثين للمرسوم التشريعي المتعلق بالاتفاق التنفيذي بين حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وشركة لايمتري باي ترمينولز (Limetree Bay Terminals) التابعة للشركة الأم أرك لايت كابيتل بارتنر (ArcLight Capital Partners)، ليصبح قانونا،

وذلك من أجل بيع مرافق هوفينسا السابقة في سانت كروا. واشتمل المبلغ الذي عرضته شركة لايمتري باي ما مجموعه ٣٧٠ مليون دولار، ستقبض منه حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة مبلغا يناهز ٢٣٥ مليون دولار عند إتمام صفقة البيع. وتتوقع الشركة تشغيل محطة تخزين النفط بقدرتها الكاملة، أو تخزين ٣٢ مليون برميل، بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وحاليا، لا تتجاوز الكمية المخزنة ١٣ مليون برميل، تشتري معظمها شركة سينوباك آند فريبوينت كوموديتيز (Sinopec and Freepoint Commodities)، وهي مؤسسة شريكة لآرك لايت. ومن المتوقع أن تعين شركة لايمتري ٨٠ موظفا في البداية، من بينهم نسبة ٨٠ في المائة من القوة العاملة من سكان سانت كروا.

١٧ - ووفقا لمكتب البحوث الاقتصادية، منذ إغلاق المصفاة في عام ٢٠١٢، أصبح إنتاج الرم أقوى قطاع من قطاعات الصناعات التحويلية أداء في الإقليم. وتتألف صناعة الرم من شركتين. وتبلغ القدرة الإنتاجية لمعملي التقطير ٢٩ مليونا من غالونات الرم سنويا. ويُصدّر الرم الذي يتم إنتاجه في الإقليم إلى الولايات المتحدة في المقام الأول بالجملة ويُباع إلى المعبئين المحليين والإقليميين لتسويقه في قنينات تحمل علامات تجارية متنوعة. وبلغت الشحنات خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية ٢٠١٥ ما مجموعه ٣٨٨ ٠١٩ ٩ غالونا، مقابل ١٠ ٤٧٠ ١٠٩ غالونات خلال نفس الفترة في السنة المالية ٢٠١٤.

دال - التجارة والنقل والمرافق العامة

١٨ - يبلغ طول الطرق البرية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حوالي ١ ٢٥٠ كيلومترا. وينعم الإقليم أيضاً بأحد أفضل موانئ المياه العميقة الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا، وهو مسار رئيسي للسفن المتجهة إلى قناة بنما. ولدى الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. وتوجد ثلاثة من هذه المراسي في سانت كروا: وهي ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستيد. ويوجد المرسيان الآخران في سان توماس: وهما المرفقان اللذان تشغلهما في كراون باي هيئة موانئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة "واست إندين" (West Indian) المملوكة للجزر.

١٩ - وواصلت هيئة المياه والكهرباء بذل الجهود من أجل تنويع حافطة الطاقة لديها وتحديث الهياكل الأساسية للمحطات. وأدت الجهود المبذولة في مجال المرافق إلى انخفاض في تكاليف الطاقة لكل من دافعي الضرائب من التجار والسكان على السواء. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تم التوقيع على عقود لإنتاج ٦ ميغاواط إضافية من الطاقة الشمسية في

سانت كروا. وتجري السلطة مفاوضات لإبرام عقود لإنتاج ٣ ميغاواط إضافية من الطاقة الشمسية في مقاطعة سانت توماس وسانت جون.

٢٠ - وأطلقت الهيئة مشروعاً لتحويل محطات توليد الطاقة الكهربائية إلى محطات تستخدم غاز البروبان عوضاً عن وقود الديزل وفضالة النفط. وهي تهدف إلى خفض تكاليف الوقود التي تستوردها بنسبة ٣٠ في المائة. وفي السنوات الأخيرة، تسبب فرض رسوم إضافية على الوقود إلى ارتفاع في متوسط سعر الكهرباء الذي يدفعه المستهلكون إلى ٥٠ سنتاً لكل كيلوواط في الساعة، أي خمسة أضعاف المتوسط في الولايات المتحدة.

٢١ - ومن المقرر أن يتم تشغيل مشروع تسييل غاز النفط الذي تبلغ تكلفته ١٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل مرفقي سانت كروا وسانت توماس في صيف عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، سيتيح أيضاً مرفق توربينات الاحتراق إحراق الغاز الطبيعي المسال بالإضافة إلى غاز البروبان وزيت الوقود.

٢٢ - وفيما يتعلق بالاتصالات، يوجد في الإقليم حوالي ٥٩ ٠٠٠ جهاز هاتف و ٨ ٧٠٠ مستعمل للإنترنت (أي حاسوب موصول مباشرة بالإنترنت) وعدد من محطات الإذاعة والبث التلفزيوني.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٣ - ظل قصب السكر، والقطن بدرجة أقل، يشكلان على مر التاريخ المصدرين الرئيسيين لإيرادات اقتصاد الإقليم. والقطاع الزراعي حالياً هو قطاع صغير جداً ويشتمل بصفة رئيسية على زراعة الفواكه والخضار وتربية المواشي.

٢٤ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، قدمت وزارة الزراعة في الإقليم طلبات للحصول على منح من أجل وضع برنامج "من المزرعة إلى المدرسة" ضمن الوزارة وإتاحة أسواق المزارعين للمستفيدين من برنامج المساعدة التغذوية التكميلية. وفي حالة نجاح هذا البرنامج، ستشرع الوزارة في بناء القدرات اللازمة لزيادة توافر المواد الغذائية المزروعة محلياً في برنامج الوجبة المدرسية. وستسعى أيضاً للدخول في شراكة مع دائرتي الأغذية والتغذية في وزارة الزراعة بالولايات المتحدة ووزارة الخدمات الإنسانية في جزر فرجن بغية إجراء برنامج تدريبي مع مجموعة صغيرة من المزارعين المؤهلين بشأن كيفية استخدام نظام بطاقات القراءة الإلكترونية لتحويل الاستحقاقات للهواتف الذكية وأجهزة قراءة البطاقات الثابتة. وإذا نجح هذا البرنامج سيتسنى للمزارعين والصيادين المحليين دخول سوق المستفيدين من برنامج المساعدة التغذوية التكميلية.

رابعاً - الظروف الاجتماعية ألف - العمل

٢٥ - وفقاً لمكتب إحصاءات العمل في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، بلغ معدل البطالة ١١,٩ في المائة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مسجلاً انخفاضاً بنسبة ١,١ في المائة مقارنة بالمعدل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وحدثت زيادة في فرص العمل المضافة في مجالات التجارة والنقل والمرافق العامة والتعليم والخدمات الصحية والاستجمام والضيافة. غير أن الصناعات التحويلية، والوظائف الحكومية، والبناء، والإعلام، والخدمات المهنية، والأعمال التجارية وغيرها من الخدمات سجلت خسائر في العمالة. وتشير بيانات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ فيما يتعلق بإحصاءات القوة العاملة، أي عدد الأفراد العاملين والعاطلين عن العمل، إلى حدوث انخفاض طفيف بنسبة ٣,٤ في المائة، من ٩٣٣ ٤٩ فرداً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٢٣٦ ٤٨ فرداً. ويظل هذا الانخفاض يظهر انقطاع الأفراد عن البحث عن وظيفة في سوق العمل، استناداً إلى حدوث انخفاض في طلب الوظائف بالمقارنة مع المعروض من الوظائف على مدى الفترة. وفي سانت كروا، تشير الإحصاءات المتعلقة بالعمالة أو عدد الأفراد الحاصلين على وظيفة إلى انخفاض بـ ٣٠٦ موظفين أو بنسبة ١,٦ في المائة، من ١٩ ٥٦٦ فرداً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ١٩ ٢٦٠ فرداً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وحدث انخفاض في عدد غير الموظفين أو العاطلين عن العمل بـ ٣٧٦ ١ فرداً، من ٢ ٣٩٥ فرداً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وفي منطقة سانت توماس وسانت جون، انخفض عدد الموظفين بنسبة ١,٦ في المائة، من ٢٣ ٦٠٢ من الموظفين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٢٣ ٢٣٢ موظفاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. أما عدد العاطلين عن العمل في هذه المقاطعة فقد ارتفع بنسبة ١١,٩ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ولا تزال سوق العمل تشهد دورة موجات تقلب تتأثر بدرجة كبيرة بالاتجاهات الاقتصادية العالمية إلى جانب العوامل التي تؤثر على الطلب على اليد العاملة.

باء - التعليم

٢٦ - التعليم في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٥ سنوات إلى ١٦ سنة. وتتألف وزارة التعليم في الإقليم من وكالة التعليم الحكومية ووكالتين محليتين للتعليم، واحدة تابعة لمقاطعة سانت توماس - سانت جون والأخرى لمقاطعة سانت كروا. ولدى كل مقاطعة مدرستان ثانويتان و ٣ مدارس متوسطة

و ١٠ مدارس ابتدائية. ولدى جامعة جزر فرجن حرمان في سانت توماس وسانت كروا، ويبلغ مجموع طلاب الدوام الكامل والجزئي في الحرمین حوالي ٢ ٥٠٠ طالب.

٢٧ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، قدمت وزارة التعليم في الإقليم خطة استراتيجية خمسية تركز على ثلاث أولويات إقليمية حُددت من خلال مجموعات التركيز لأصحاب المصلحة وما يعقدونه من اجتماعات، وهي: تحسين التحصيل الأكاديمي لجميع الطلاب؛ وبناء ثقافة إيجابية داخل جميع المدارس وفيما بينها؛ وزيادة فعالية أداء المعلمين والقادة. وتضمنت الخطة أهدافاً واستراتيجيات ومراحل رئيسية محددة لقياس التقدم المحرز.

جيم - الصحة العامة

٢٨ - تتولى وزارة الصحة في الإقليم إدارة مرافق في سانت توماس وسانت جون وسانت كروا. وتتولى أيضاً إدارة مرفق للرعاية الطويلة الأجل في جزيرة سانت توماس. وتشمل جهود التوعية خدمات التعليم والوقاية والعلاج عن طريق العيادات والشعب الفرعية لصحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة البيئية، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والصحة العقلية، وتعاطي المخدرات. وتتولى الوزارة إدارة ٣٣ مركزاً للنشاط و ١٦ برنامجاً اتحادياً تحت رعاية مكتب المفوض والشعب المعنية بالشؤون المالية وخدمات الدعم وخدمات الصحة العامة والإرشاد الصحي والإحصاءات.

٢٩ - وبناء على تقييم للاحتياجات أجرته وزارة الصحة في الإقليم للدورة ٢٠١٠-٢٠١٥، تم تحديد الأولويات والمؤشرات المتعلقة بصحة الأمهات والأطفال والمراهقين. وقد أنجز نقل برنامج المعونة الطبية (Medicaid) إلى إدارة الخدمات الإنسانية في السنة المالية ٢٠١٣.

٣٠ - وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، أعلنت وزارة الصحة عن تأكيد وقوع حالة إصابة بفيروس زيكا في مقاطعة سانت كروا. وأبلغت الوزارة أيضاً عن قيامها بتحضيرات لمجابهة حالات إضافية في الإقليم واتخاذ تدابير لتثقيف السكان فيما يتعلق بكيفية حماية أنفسهم من لسعات البعوض لمنع زيادة انتشار الفيروس.

دال - الجريمة ومنع الجريمة

٣١ - ذكر الحاكم، في خطابه عن مركز الإقليم لعام ٢٠١٦ أنه تم الاضطلاع بتقييم شامل لجميع عمليات إنفاذ القانون في الإقليم وبرنامج التقييم النهائي لإدارة الشرطة وجميع وكالات إنفاذ القانون وإصداره. وهو يرى أن جرائم العنف ما زالت مرتفعة بشكل غير مقبول، ومن المطلوب وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الجريمة والحد منها. وتقوم

الحكومة بتكثيف الجهود المبذولة للتجنيد وتوفير الموارد التقنية، واقتناء الأدوات التكنولوجية لمكافحة الجرائم. وأعلن أيضا أن إدارة شرطة نيويورك قد وافقت على قبول ضباط شرطة من الإقليم وتدريبهم في أكاديمية شرطة نيويورك.

خامساً - حماية البيئة والتأهب للكوارث

٣٢ - في مجال التأهب لحالات الطوارئ، واصل الإقليم تعزيز عملياته بافتتاح المقر الجديد لوكالة إدارة الطوارئ في إقليم جزر فرجن. وأدى توحيد عمليات مركز مكالمات الطوارئ في مقاطعتين إلى تعزيز الكفاءة التنظيمية من خلال تحسين القدرة على الاستجابة للسكان الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، قامت الوكالة بتركيب ١٠ صفارات إنذار للتحذير من جميع المخاطر في كل أنحاء الإقليم - ٤ في سانت كروا، و ٤ في سانت توماس و ٢ في سانت جون - تركز بوجه خاص على المناطق التي تعتبر معرضة بشدة لأمواج تسونامي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أعلنت الوكالة عن تركيب نظام جديد لصفارات الإنذار، ليحل محل أجهزة إعادة البث المعيبة الموجودة في سانت كروا وسانت توماس وسانت جون. وقد صُمم النظام لتحذير أي شخص داخل نطاقه من أي تهديد أو خطر وشيك. وسيتم تركيب أحد عشر جهازا إضافيا. ومن المتوقع إجراء اختبار للنظام في جميع أنحاء الإقليم في آذار/مارس ٢٠١٤.

٣٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٤، استضافت الوكالة الإقليمية لإدارة الطوارئ الدورة التاسعة لفريق التنسيق الحكومي الدولي المعني بنظام الإنذار بأمواج تسونامي والأخطار الساحلية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة لها، حيث تم خلالها تحديد الإقليم بأنه مستعد لمواجهة تسونامي، وهو مركز تمنحه الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي التابعة للولايات المتحدة حالما يتم استيفاء شروط محددة. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، شاركت الوكالة في تدريبات التصدي لكارثة تسونامي على نطاق منطقة البحر الكاريبي لتقييم خطط التصدي لكارثة تسونامي على الصعيد المحلي، وزيادة التأهب لمواجهة تسونامي وتحسين التنسيق في جميع أنحاء المنطقة.

٣٤ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وقّع الحاكم أمرا تنفيذيا بشأن استعدادات الإقليم لمواجهة آثار تغير المناخ. وينص هذا الأمر على إطلاق مبادرة إقليمية بشأن تغير المناخ ويسر التعاون الوثيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع بأسره.

٣٥ - وينص الأمر التنفيذي على إنشاء مجلس جزر فرجن المعني بتغير المناخ الذي سيعمل بوصفه آلية للتنسيق ويحظى بالتعاون الكامل من جميع هيئات القطاع العام والمؤسسات والأجهزة، ويعمل مع الوكالات المحلية والاتحادية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والقطاع الخاص والقطاع الذي لا يستهدف الربح. وسيعين أيضا مؤسسة عامة أو شبكة من المؤسسات، حسب الاقتضاء، لاستضافة وإدارة البيانات والوسائل والأدوات اللازمة للإعلام ولاتخاذ القرارات المتعلقة بالتكيف مع المناخ. وعلاوة على ذلك، سيضع أحكاما من أجل إنشاء بوابة على شبكة الإنترنت لدعم إدماج هذه البيانات.

سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٦ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتمتع الإقليم بمركز مراقب لدى كل من رابطة الدول الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يعمل كمنتدى لتعزيز العمل في مجال القضايا البيئية، بما في ذلك تغير المناخ. وتفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة بأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حظيت بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية تتمتع بمركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، حضر ممثلون عن الإقليم في آذار/مارس ٢٠١٤ الاجتماع السادس لمجلس جزر فرجن المشترك بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تناول المصالح والتحديات المتبادلة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. وقد تضمنت المواضيع التي تناولها هذا الاجتماع إنفاذ القانون، واستخدام مراكب التزه، ورياضة صيد الأسماك، والتعاون في مجال السياحة والطاقة والمرافق العامة والثقافة والتعليم.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٣٧ - يبين الفرع الأول التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٨ - في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وموجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح فيها مساعد وزير الخارجية

للشؤون التشريعية، جفري ت. بيرغتر، موقف حكومة الولايات المتحدة. وقدم مساعد وزير الخارجية تفاصيل بشأن موقف حكومة الولايات المتحدة. وذكر في رسالته أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية تخص الولايات المتحدة، ولا تدخل في نطاق اختصاصات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. كما أشار إلى أنه ليس للجنة الخاصة أي سلطة لتغيير بأي شكل من الأشكال العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص مركز هذه الأقاليم. وأشار كذلك إلى أنه في الوقت نفسه، ووفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة بيانات إحصائية ومعلومات أخرى ذات طابع تقني تتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قدمت الحكومة الفيدرالية إلى اللجنة الخاصة بيانات مستكملة سنوية عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، كدليل على تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وبقصد تصويب أي أخطاء في المعلومات يمكن أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٣٩ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرارين ١٠٢/٧٠ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة لعام ٢٠١٥ (A/70/23)، والتوصيات اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. ويتعلق الجزء الحادي عشر من القرار ١٠٢/٧٠ بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وجاء في ذلك الجزء أن الجمعية العامة:

(أ) ترحب باقتراح الإقليم في عام ٢٠٠٩ مشروع دستور نتيجة للعمل المنجز في المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، أحيل إلى الدولة القائمة بالإدارة لاستعراضه، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة نجح المؤتمر الدستوري الداخلي المنعقد حالياً في التوصل إلى نتيجة؛

(ب) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة تيسير عملية الموافقة على الدستور المقترح للإقليم في كونغرس الولايات المتحدة وتنفيذه ما أن يقره الإقليم؛

(ج) تطلب أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم عن طريق تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب)

من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(د) تعرب عن قلقها إزاء استمرار الأثر السلبي الناجم عن إغلاق محطة هوفنسا؛

(هـ) تكرر تأكيد دعوتها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج؛

(و) ترحب بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) تلاحظ عقد اجتماع مجلس جزر فرجن المشترك بين الإقليم وجزر فرجن البريطانية في آذار/مارس ٢٠١٤.